



• الإنفاق على المشاريع يسير في خطط موازنة

اتجاهات لمزيد من طرح المشاريع التنموية

196 مليار دينار حجم الإنفاق الحكومي خلال 9 سنوات

كتب: سمر امين

ارتفع حجم الإنفاق الحكومي للكويت خلال الـ 9 سنوات الماضية ليصل إلى 196 مليار دينار، ويأتي ذلك نتيجة لدخول الحكومة في مشاريع تنموية تفوق الـ 43 مليار دينار، حيث تستعد الحكومة لطرح مشاريع جديدة قد تتجاوز الـ 17 مليار دينار، لتحسين مناخ البلاد الاستثماري. وقالت مصادر لـ «الشاهد» أن التطورات الاقتصادية والتحديات التي تواجه الدول المصدرة للنفط جعلت الحكومة تشترط في تطوير المناطق السكنية والصناعية والتجارية لترتفع من درجات التصنيقي للمؤشرات العالمية تحقيقاً للإصلاحات المقررة في هذا الشأن. وأشارت إلى أن بطيء الإصلاحات الاقتصادية والمالية من المؤكد سيؤثر سلباً على الناتج المحلي

في ضوء تذبذب أسعار النفط وحاجة البلاد لإنشاء مشاريع كبرى لتنويع مصادر الدخل وتنمية الإيرادات غير النفطية، مؤكدة على ضرورة تعديل مسارات الإنفاق بعدم تحميل الاحتياطي العام اعباء التطورات المستقبلية للإنفاق الرأسمالي. وتابعت أن ميزانية الإنفاق على المشاريع التنموية تسير في خطط موازنة مع الموارد والتمويل كي تحقق نمواً ايجابياً في المتوسط القريب وفق التنامي في التخطيط متوسط المدى وبناءً على تكليف وزارة المالية باتخاذ ما يلزم لضمان نجاح منهج أسف للإنفاق بما سيؤثر ايجاباً في تحقيق الإصلاحات. ودعت إلى ضرورة الكشف والتقيب عن ابار للنفط والغاز والاستثمار في مشاريع صناعة البتروكيماويات والطاقة المتجددة لخفض الاعباء مستقبلاً

من الموازنة وتحسين الإيرادات عليها. والمحت إلى أن الكويت لا تعاني من عجز حقيقي في موارنتها، لكنها تواجه ضعف في العائدات والموارد غير النفطية، متوقعة أن استمرار هذا التراجع قد يؤدي بالكويت إلى مواجهة عجز في الموازنة يصل إلى نحو 50 مليار دينار بحلول عام 2030، وذلك في حال ظلت وتيرة الإنفاق مرتفعة مقابل إنتاج قومي منخفض وامام متطلبات انفاق علي مشاريع استثمارية. وقالت إن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الدول الكبرى دفعت المنطقة إلى إعادة حساباتها في التنمية وذلك بتعزيز مجالاتها وتنويع مصادرها وانجاز مشاريع بشكل اكبر يواجه التنافس العالمي على النمو الاقتصادي في اطار التكنولوجيا والبناء الحديث والمسدن والعواصم الشاملة والتنافسية في الإنتاج.

أسهمت في تقلبات سعرية أدت إلى إنهاء الخام الأسبوع على انخفاض

3 ملفات ساخنة تقود موجة التقلبات

السعرية في الأسواق النفطية

لا تزال هناك ثلاثة ملفات رئيسية تلقي بظلال قوية على الأسواق النفطية، وهي الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والعقوبات على إيران والأوضاع السياسية في فنزويلا، التي أسهمت في تقلبات سعرية أدت إلى إنهاء الخام الأسبوع على انخفاض.

ويعد قرار واشنطن بزيادة الرسوم الجمركية على بضائع صينية من أهم القرارات وأكثرها تأثيراً في السوق، حيث جدد المخاوف على النمو الاقتصادي العالمي، كما أدى إلى نقص في الإمدادات العالمية، بينما بقي الطلب مرتفعاً من المصافي الأمريكية.

وفي هذا الإطار، أكدت وكالة بلائس الدولية للمعلومات النفطية إصرار الإدارة الأمريكية على تطبيق العقوبات الاقتصادية بشكل صارم على كل من إيران وفنزويلا وأيضا على الدول التي تريم معهم صفقات شراء نفط، بعد انتهاء فترة الاستثناءات التي كانت ممنوحة لفناني دول في بداية الشهر الحالي.

وأشارت الوكالة - في تقرير حديث لها - إلى أن وزارة الخزانة الأمريكية رصدت انتهاكات أخيراً، ما دفعها إلى فرض عقوبات على شركتين ونائقلتين قامتا بتسليم النفط من فنزويلا إلى كوبا من أواخر عام 2018 حتى مارس الماضي.

ونوه التقرير إلى إعلان ستيفن مونشين وزير الخزانة الأمريكي أن الولايات المتحدة ستتخذ مزيداً من الإجراءات، إذا استمرت كوبا في تلقي النفط الفنزويلي مقابل الدعم العسكري، مشيراً إلى تأكيد الولايات المتحدة أن الطريق إلى تخفيف العقوبات بالنسبة لأولئك الذين تمت معاقبتهم هو اتخاذ إجراءات ملموسة وذات مغزى لاستعادة النظام الديمقراطي.

وأشار التقرير إلى أن متوسط إنتاج فنزويلا بلغ في مارس 740 ألف برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ 16 عاماً بسبب العقوبات، لافتاً إلى أن الإنتاج انتعش بشكل متواضع في الشهر الماضي إلى 780 ألف برميل يوميا، رغم أن عدداً من منشآت النفط لا تزال ضعيفة والإنتاج لا يزال أقل بكثير من ذروته.

وأضاف أن الولايات المتحدة تدرس فرض عقوبات ثانوية من شأنها أن تحظر جميع أشكال تجارة الخام ومنتجاته في فنزويلا، مشيراً إلى أنه إذا تم فرض هذا الحظر فإن العقوبات الثانوية ستؤدي إلى انخفاض إنتاج الخام الفنزويلي إلى 500 ألف برميل يوميا بحلول الربع الرابع وإلى 375 ألف برميل يوميا بنهاية 2020.

وأوضح التقرير أنه حتى دون فرض عقوبات ثانوية، فإنه من المتوقع تراجع إمدادات الخام الفنزويلي من 825 ألف برميل يوميا في الشهر الحالي إلى 675 ألف برميل بحلول ديسمبر المقبل.

ويعتزم مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي مناقشة تأثير دعم روسيا المستمر للرئيس الفنزويلي نيكولا مادورو بما في ذلك تجارة النفط والمنتجات الأخرى، التي تعدها إدارة ترامب تقويضاً للعقوبات الأمريكية.

ولفت التقرير إلى الموقف الأمريكي المعارض للدعم الروسي المتواصل لمادورو، مؤكداً أن هذا سيكون موضوع محادثات قريبة لافتاً إلى القلق الأمريكي بشأن دور روسيا في فنزويلا، معتبراً أن دعم مادورو رهان خاسر.



• تراجع إمدادات الخام الفنزويلي إلى 675 برميل يوميا

«بيكر هيويز»: شركات الحفر أضافت

حفارين نفطيين ليصل العدد إلى 807



قالت شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة، في تقريرها الأخير الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الحفر أضافت حفارين نفطيين في الأسبوع الماضي ليصل العدد الإجمالي إلى 807 حفارات.

وعدد حفارات النفط النشطة في أميركا، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلاً، منخفض عن مستواه قبل عام عندما كان هناك 834 حفاراً قيد التشغيل.

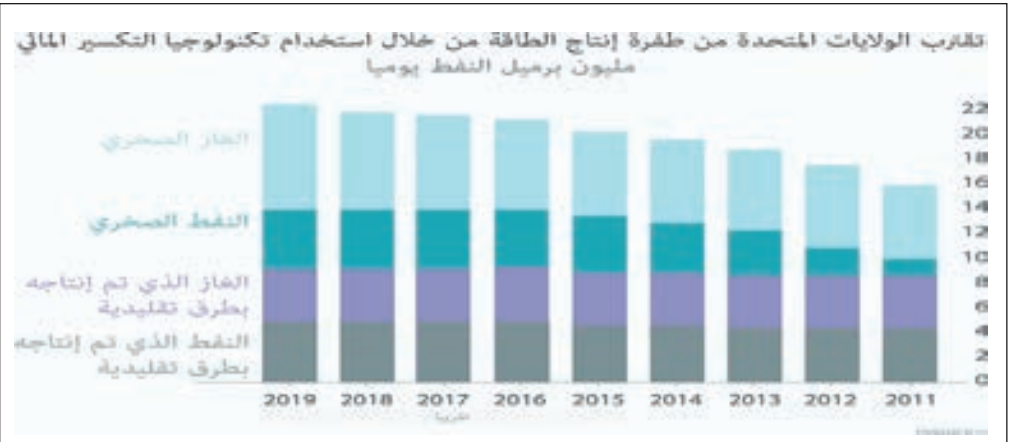
وتراجع عدد الحفارات على مدار الأشهر الخمسة الماضية مع قيام شركات الاستكشاف والإنتاج المستقلة بخفض الإنفاق على أعمال الحفر الجديدة مع تركيزها على نمو الأرباح بدلا من زيادة الإنتاج.

ووفقاً لتقرير بيكر هيويز، بلغ متوسط عدد حفارات النفط والغاز النشطة في الولايات المتحدة منذ بداية العام 1034 منجها نحو تسجيل أعلى مستوى سنوي منذ 2014 عندما بلغ 1862 حفاراً، وتنتج معظم الحفارات النفط والغاز كليا.

لكن تقديرات من محللين في شركة سيمونز أند كي للأبحاث ومعلومات الاستثمار ومن متخصصين في بنك الاستثمار الأميركي بيبر جافري، أشارت إلى أن متوسط عدد حفارات النفط والغاز سيهبط من 1032 حفاراً في 2018 إلى 1019 في 2019 قبل أن يرتفع إلى 1097 في 2020.

نظراً لتكسد المناطق المميزة ومنخفضة تكاليف الإنتاج في جهات متقاربة المسافات

«أويل برايس»: النفط الصخري الزيتي بالولايات المتحدة في ورطة



أشار تقرير وكالة بلائس الدولية للمعلومات النفطية إلى أهمية اللقاء المرتقب بين وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في سوتشي لتقريب وجهات النظر بشأن تنفيذ العقوبات على إيران وفنزويلا، ونقل التقرير عن محللين اعتقادهم بأن بومبيو سيبحث موسكو على التراجع عن دعمها لنظام مادورو، بما في ذلك التراجع عن ارتباطها التجاري مع شركة النفط المملوكة للدولة في فنزويلا، لافتاً إلى أنه قد يكون هناك تهديد بفرض العقوبات على شركات الطاقة الروسية إذا جعلت من نفسها شريان الحياة لقطاع النفط في فنزويلا، وأشار إلى أن الولايات المتحدة كشفت خلال يناير الماضي عن عقوبات جديدة على شركة النفط الفنزويلية، حيث تم فرض حظر فعلي على واردات الولايات المتحدة من الخام الفنزويلي، كما تم حظر التجارة مع شركة النفط الفنزويلية الحكومية داخل النظام المالي الأمريكي، وأضاف أنه منذ الإعلان عن هذه العقوبات تواصل الشركة الوطنية الفنزويلية إرسال الخام إلى شركة روسنت الروسية العملاقة كجزء من سداد الديون، حيث إن الشركة الروسية هي بالفعل شريك في مشاريع متعددة مع نظيرتها الفنزويلية منها المشاريع البحرية في شبه جزيرة باريا.

وفيما يخص الملف الإيراني، سلط تقرير «أويل برايس» الدولي الضوء على تحذير الإدارة البحرية الأمريكية من أن إيران أو وكلاءها قد يستهدفون البنية التحتية النفطية والسفن التجارية، بما في ذلك ناقلات النفط في الخليج العربي وحواله.

أشار تقرير وكالة بلائس الدولية للمعلومات النفطية إلى أهمية اللقاء المرتقب بين وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في سوتشي لتقريب وجهات النظر بشأن تنفيذ العقوبات على إيران وفنزويلا، ونقل التقرير عن محللين اعتقادهم بأن بومبيو سيبحث موسكو على التراجع عن دعمها لنظام مادورو، بما في ذلك التراجع عن ارتباطها التجاري مع شركة النفط المملوكة للدولة في فنزويلا، لافتاً إلى أنه قد يكون هناك تهديد بفرض العقوبات على شركات الطاقة الروسية إذا جعلت من نفسها شريان الحياة لقطاع النفط في فنزويلا، وأشار إلى أن الولايات المتحدة كشفت خلال يناير الماضي عن عقوبات جديدة على شركة النفط الفنزويلية، حيث تم فرض حظر فعلي على واردات الولايات المتحدة من الخام الفنزويلي، كما تم حظر التجارة مع شركة النفط الفنزويلية الحكومية داخل النظام المالي الأمريكي، وأضاف أنه منذ الإعلان عن هذه العقوبات تواصل الشركة الوطنية الفنزويلية إرسال الخام إلى شركة روسنت الروسية العملاقة كجزء من سداد الديون، حيث إن الشركة الروسية هي بالفعل شريك في مشاريع متعددة مع نظيرتها الفنزويلية منها المشاريع البحرية في شبه جزيرة باريا.

وفيما يخص الملف الإيراني، سلط تقرير «أويل برايس» الدولي الضوء على تحذير الإدارة البحرية الأمريكية من أن إيران أو وكلاءها قد يستهدفون البنية التحتية النفطية والسفن التجارية، بما في ذلك ناقلات النفط في الخليج العربي وحواله.

«أدنوك»: خطة توسع خمسية داخل الإمارات وخارجها

قطاعي الوقود، وقطاع أعمال الخدمات، كخدمات زيوت وغسيل السيارات والمطاعم وغيرها. وأضاف أدنوك للتوزيع بالإنابة لشركة أدنوك للتوزيع أن أعمال المحطتين في بيع الشركة تستمر في تحقيق مزيد من النمو، وذلك نتيجة للمكانة الرائدة التي حققتها بصفقتها المزود الأولى للوقود والبيع المنجز في الإمارات، وأعطى مثالا على ذلك، تحقيقها لهامش ربح بقيمة 10 سنوات على التتر الواحد من الوقود منذ أغسطس 2015، وهو ما يعد معادلاً جيداً لإطار المقاييس العالمي.

أعلن الرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة أدنوك للتوزيع المهندس سعيد الراشدي، اعتزام الشركة التوسع في منشأتها وخدماتها الاستثمارية في الإمارات، خاصة في دبي التي تخدم بها حالياً 4 محطات للشركة فقط، حيث تنوي الشركة خلال السنوات الخمس المقبلة زيادة عدد محطاتها هناك إلى نحو 75 محطة جديدة، أي ما يعادل إنشاء 15 محطة إضافية في العام الواحد.

وأشار إلى قرار مجلس إدارة الشركة، القاضي بافتتاح 3 محطات إضافية جديدة في المملكة العربية السعودية إلى جانب محطتين أتمت إبنشائها هناك عام 2018، موضحاً أن هذا القرار جاء في أعقاب نجاح أداء هاتين المحطتين في الإمارات، خاصة في دبي التي تخدم بها حالياً 4 محطات للشركة فقط، حيث تنوي الشركة خلال السنوات الخمس المقبلة زيادة عدد محطاتها هناك إلى نحو 75 محطة جديدة، أي ما يعادل إنشاء 15 محطة إضافية في العام الواحد.



• سعيد الراشدي

12,5 مليار دولار قيمة مشروعات المناطق الحرة في مصر

بقيمة 4.7 مليارات دولارات، خلال الربع الأول من 2019، وشهد يناير الماضي إصدار لائحة تنفيذية جديدة للمناطق الاستثمارية الحرة، تضمنت تشكيل لجنة فنية دائمة لشؤون المناطق الحرة، تتولى دراسة طلبات إنشاء مشروعات المناطق الحرة، واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه مشروعات المناطق، وتقديم الصعوبات أمامها بما يكفل تنفيذ سياسات الهيئة في تشجيع وجذب الاستثمارات، وبمقتضى اللائحة الجديدة تقوم إدارة كل منطقة حرة عامة بالإعلان عن المواقع والمساحات المتاحة للاستثمار والفرص الاستثمارية على خريطة مصر الاستثمارية والنشر على الموقع الإلكتروني.

منطقة عمرانية جديدة طبقاً لخطة مصر، على أن يتبتمع المشروع المقام بهذا النظام بالمرابا نفسها والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة. وبحسب سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، فإن عدد المشروعات القائمة في المناطق الحرة تجاوزت 1090 مشروعا بروس أموال بلغت 12.5 مليار دولار، تضمنت جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 2.15 مليار دولار، فيما بلغ إجمالي الاستثمارات بالمناطق 26.2 مليار دولار تسهم في توفير 192 ألف فرصة عمل، وأكدت نصر أن مصر تعمل على إنشاء 7 مناطق حرة جديدة في محافظات المنيا، وجنوب سيناء، والإسماعيلية الجديدة، والجيزة، والدقهلية، وأسوان، وكفر الشيخ، بهدف إقامة أكثر من ألف مشروع يوفر نحو 120 ألف فرصة عمل.

وضعت وزارة الاستثمار المصرية، خلال العام الحالي 2019، استراتيجية تطوير المناطق الاستثمارية الحرة، تركزت على 4 محاور رئيسية تشمل تطوير المناطق الحالية وميكنة أنشطة الشركات، إلى جانب التوسع في إقامة مناطق حرة جديدة وتطوير البنية القانونية المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات بداخلها. وهناك نوعان من المناطق الحرة في مصر: الأولى: مناطق عامة وهي منطقة تخضع لسيادة الدولة وتقع في أغلب الأحيان في أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية، وتضم مجموعة من المشروعات الاستثمارية المقامة للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم مصر بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة، والنوع الثاني: هي المناطق الحرة الخاصة التي تخضع على مشروع واحد فقط بشرط أن تكون طبيعته تستلزم ذلك مثل القرب من مصادر المواد الخام أو المساهمة في تنمية

بقيمة 4.7 مليارات دولارات، خلال الربع الأول من 2019، وشهد يناير الماضي إصدار لائحة تنفيذية جديدة للمناطق الاستثمارية الحرة، تضمنت تشكيل لجنة فنية دائمة لشؤون المناطق الحرة، تتولى دراسة طلبات إنشاء مشروعات المناطق الحرة، واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه مشروعات المناطق، وتقديم الصعوبات أمامها بما يكفل تنفيذ سياسات الهيئة في تشجيع وجذب الاستثمارات، وبمقتضى اللائحة الجديدة تقوم إدارة كل منطقة حرة عامة بالإعلان عن المواقع والمساحات المتاحة للاستثمار والفرص الاستثمارية على خريطة مصر الاستثمارية والنشر على الموقع الإلكتروني. ووفقاً للبيانات الرسمية، فإن مصر تضم 209 مناطق حرة خاصة تم إنشاء بها 203 مشروعات حتى نهاية فبراير 2019 بإجمالي رؤوس أموال 5.7 مليارات دولار واستثمارات 11.3 مليار دولار توفر 86 ألف فرصة عمل.